

بسم الله الرحمن الرحيم

اخلاقيات المهنة بين الامس واليوم

د ظاهر شاهر القشي

جامعة فيلادلفيا

، العدد ٦٩-٧٠ كانون ثاني ٢٠٠٧، الاردن

من المعروف بان القوانين لا تحكم الاخلاقيات والعكس هو الصحيح فالاخلاق هي الاساس في التحكم بالقوانين وتطبيقها فالمشكلة ليست بالقوانين بل بمطبقها" ومنذ الازل قبل البدء بتعليم اي مهنة تدرس اخلاقياتها، ومهنة المحاسبة والتدقيق وكأي مهنة اخرى تكون فاعلة بشكل لا يمكن التشكيك فيه اذا كان مطبقها يتمتعون باخلاق مهنية مثالية.

ما حدث من انهيارات لشركات عملاقة في بعض الدول بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص اعاد مشكلة الاخلاقيات الى الساحة المهنية وخصوصا بعد انهيار اكبر شركات التدقيق في العالم "ارثر اندرسون" وثبوت تورطها بتلاعبات مالية في الشركات التي كانت تقوم على تدقيق حساباتها وتقديم خدمات استشارية لها، وعادت الجهات الرقابية بالتركيز مرة اخرى على اخلاقيات المهنة وكيفية ضبطها.

تعد قضية وفضيحة ارثر اندرسون من قضايا العصر المهمة لما كان لها من تأثير رهيب ، ليس على الولايات المتحدة فقط بل على العالم بأسره، فلقد تسبب انهيار تلك الشركة بخسائر قد يصعب حصرها في الوقت الحاضر، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الانهيار.

اعتقد بأن انهيار ارثر اندرسون ورغم المأساة الكبيرة إلا انه يعد درس مهم جدا يحتم على الكثيرين دراسته والوقوف على أسبابه ولا بد أن تقوم الجهات المتخصصة بإعادة حساباتها. ومن أهم هذه الجهات:

- ١ - جميع الحكومات.
- ٢ - معدو معايير المحاسبية ومعايير التدقيق.
- ٣ - الشركات بشتى أشكالها وأنواعها.
- ٤ - المحاسبين والمدققين.
- ٥ - أصحاب الشركات.

التغيرات التي حدثت على بيئة المهنة بعد انهيار ارثر اندرسون

مما لا شك فيه بانه وبعد انهيار اكبر شركة تدقيق في العالم "ارثر اندرسون" بدأنا نلاحظ تغيرات كثيرة على المهنة وبيئتها كان من اهمها:

- اعادة هيكلة الحاكمة المؤسسية Corporate Governance

- الحرص على زيادة استقلالية المدقق

- زيادة التركيز على القوانين التي تحكم اخلاقيات المهنة

- تدني ثقة الجمهور بالمدققين

- ازدياد اعباء شركات التدقيق والخدمات المالية

والسؤال الذي يدور بالاذهان هو: هل قوانين اخلاقيات المهنة وتطويرها او تحديثها او مراقبتها كفيلا بضبطها؟ وخصوصا ان كنا مقتنعين ان الالتزام بالاخلاقيات يجب ان يكون منبعه وعي وضمير داخلي، لا الاكراه عليها من قبل جهة او اخرى، فالالتزام بالاخلاق شيء والتظاهر بالالتزام بها ومحاولة اختراقها بفنون التلاعب شيء اخر.

حقيقة

اعتقد بان مهنتنا في الاردن لديهم النزعة والواعز الداخلي للالتزام باخلاقيات المهنة ولكن الرغبة لا تماشيها ظروفهم وبيئتهم المهنية المحيطة، وخصوصا بأن المورد البشري في بيئة الاعمال الاردنية لا يزال لا يحضى بالاهمية المنشودة، ولو ان المحاسبين والمدققين بالولايات المتحدة يتمتعون بالواعز الداخلي الموجود لدى زملائهم

في الاردن جنباً الى جنب مع قيمتهم العالية الحالية كمورد بشري لما حصل ما حصل من انهيارات يندى لها الجبين، ولهذا ارى ان الالتزام باخلاقيات المهنة في الاردن لا ينقصه الواعز والضمير الداخلي الحي، بل يحول دونه بعض الامور المهمة التي يمكن تلخيصها بالتالي:

١. **غياب الاستقلالية الفعلية:** اعتقد بان الجميع يتفق بان مدقنا الخارجي غير مستقل بكل ما تعنيه الاستقلالية ككلمة، فالادارة لها سيطرة لا يستهان بها على التزامه الاخلاقي واقصد بالادارة هنا كل من ادارة الشركة التي يدقق عليها، وادارة الشركة التي يعمل بها، وخصوصا في ضل الاوضاع الاقتصادية غير الجيدة يضطر المدقق الانصياع لرغبة الادارة، وخصوصا ان عملية تغيير المدقق ليست بالعملية الصعبة.
٢. **تدني الاجور والحوافز:** يعد تدني الاجور والحوافز من اهم المعضلات التي تواجه الالتزام الاخلاقي، فان الاجر المدفوع نظير التدقيق يعد زهيدا اذا ما قيس بحساسية المهمة الملقاه على عاتق المدقق، ومن هنا لا يمكن للمدقق ان يولي عملية التدقيق الاهتمام التي يجب ان تحضى به، وسوف يغفل عن كثير من الامور، ليس اهمالا ولكن وفقا لقياس المنفعة التي حصل عليها نظير جهده، والاخلاق هنا لن تقف حائلا امامه لان التقصير من وجهة نظره تناط بتدني الاجر المدفوع، والجهة الدافعة لذلك الاجر.
٣. **غياب الصلاحيات:** واعني بغياب الصلاحيات مركزية القرار في مكتب او شركة التدقيق نفسها، فلا زال العقل التقليدي يتحكم بجميع انواع المهن والمزاوات، ويبقى القرار منوط بشخص واحد، وهذا له نأثر ليس بالبسيط على اخلاقيات المهنة حيث يعلق الكل عدم التزامهم على شماعه المدير العام او الشخص المسؤول الاول بالشركة.
٤. **غياب اجراءات الحماية الوظيفية:** تعد هذه النقطة من اهم واخطر النقاط، فبالرغم من تدني الاجور، وقلة المصادر الاقتصادية، وندرة الحصول على عمل، من يستطيع ان يحمي الملتزم اخلاقيا، ولكنه بنفس الوقت وبالترامه ذلك يعد معارضا لرغبة الادارة؟ هل يوجد قانون يمنع فصله من العمل لالتزامه الاخلاق؟ وان وجد القانون، كيف تثبت عملية الالتزام الاخلاقي؟ وان اثبتت، من يضمن عدم تواطء الادارة لفصله مستقبلا؟ وان كان هناك من يضمن، هل يستطيع العمل بنفسية مريحة بعد مشكلته العويصة مع الادارة؟
٥. **السيطرة المؤسسية:** ولا نقصد هنا الحاكمة المؤسسية بل المؤسسات التي تسيطر على السوق بشكل باطني وتدعي وجود منافسة صحية، فلو ان احد المدققين الملتزمين اخلاقيا ترك عمله نتيجة خلاف على اخلاقيات المهنة فاعتقد ان اخباره ستنتشر بسرعة فائقة واكاد اجزم بانه لن يجد من يوظفه.
٦. **صغر حجم شركات التدقيق:** اعتقد بان شركة التدقيق كبيرة الحجم والتي تتمتع بادارة حكيمة يستطيع مدققها العاملين بها الالتزام باخلاقيات المهنة دون خوف او قلق، وذلك ليس لان الشركة تختلف عن غيرها، بل لانها موثوقة من قبل مستخدمي القوائم المالية وبالتالي تضطر الشركات لجلبها لتدقيق اعمالها، وبالتالي اعمالها مؤمنة نوعا ما بشكل تلقائي، اما شركات التدقيق صغيرة الحجم تسعى للحصول على اعمال التدقيق مقابل اي اجر وبالتالي ستكون خاضعة لرغبات ادارات الشركات التي تدقق اعمالها وتخضع هي بدورها المدققين العاملين لديها، وبذلك يصبح الالتزام الاخلاقي في خبر كان.

قد يعتقد من يقرأ ما سبق اننا نجد الذات، ولكن الحقيقة تكمن ان انتقاد الذات انتقادا بناء قد يساهم في تقويم اعوجاجنا الحالي، فكلنا يتحرق لان يكون الاردن الاردن المثالي بمعنى الكلمة ولكن الكلام وحده لا يكفي، ويجب ان نباشر بتصحيح اي اعوجاج قبل ان يفاقم وخصوصا ان اقتصادنا لن يستطيع الصمود في ظل اي هزات او انهيارات لا سمح الله، وبناء على ما جاء ان اردنا التزام مدققينا ومحاسبينا باخلاقيات المهنة وليس التزامهم بها فيجب ان نقوم بتغييرات جذرية قد يعتبرها البعض اعادة هيكلة او تاسيس البنية التحتية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- ١ - ايجاد الية لتحديد اجر عملية التدقيق، واجر المدقق لدى شركات التدقيق (يمكن اقتراح اجر عملية التدقيق بناء على عدة عوامل مثل حجم الشركة، وطبيعة نشاطها، ونشاط اسهمها بالسوق، الخ).
- ٢ - تثقيف الجمهور باهمية اخلاقيات المهنة وخصوصا مستخدمو القوائم المالية، وتضمين اجتماعات انتخاب مجلس الادارة كتيبات تعريفية بمدقق الشركة واسباب اختياره بالذات والافصاح عن الاجر المدفوع له والمبررات التي تقف وراء تدني او ارتفاع الاجر.
- ٣ - تثقيف الطلبة بالجامعات عامة وتخصص المحاسبة خاصة باخلاقيات المهنة
- ٤ - عمل بحوث متخصصة بانعكاسات اخلاقيات المهنة على المهنة ذاتها وعلى اقتصاد الدولة

٥ - تخصيص جائزة تميز للملتزمين بأخلاقيات المهنة وخلق وسائل تشجيعية على الالتزام بها

٦ - عقد المؤتمرات الدولية لشرح الانعكاسات

في النهاية لا يسعني سوى القول بان الاخلاق منبع كل نجاح وتميز، وان الالتزام بها وان كان له ردود عكسية سلبية من قبل الغير الا انه سيؤدي على المدى المتوسط والبعيد الى نتائج حميدة ستتعمق وبكل تأكيد على المهنة ومزاولها وعلى الاقتصاد بشكل عام، وللأسف لا يمكن ضبط الاخلاقيات من خلال اي قوانين فالمشكلة ليست بالقوانين ولكن بمطبقها، ويجب ان يكون الالتزام بها نابع من واعز داخلي دون اي تاثير خارجي مهما كان بسيط.